صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي **أبريل 2026**

خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي وسط الصراع المستمر في الشرق الأوسط...

في أحدث تقاريره الصادرة بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي"، يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3.1 في المائة للعام 2026 وبنسبة 3.2 في المائة للعام 2027، مع خفضه لتوقعات العام 2026 بمقدار 20 نقطة أساس، في حين تم الإبقاء على توقعات العام 2027 دون تغيير مقارنة بتوقعات يناير 2026.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن خفضه لتوقعات النمو العالمي هامشياً مقارنة مع مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2026 تعكس تأثيرات متباينة، من بينها انخفاض الرسوم الجمركية، واستمرار دعم السياسات، والأداء الأقوى من المتوقع بنهاية العام 2025 وبداية العام 2026 في بعض الاقتصادات، مما ساهم جزئياً في احتواء أثر الصراع. وكانت التوقعات قبل اندلاع الصراع تشير إلى استقرار وتيرة النمو العالمي، مع توقعات بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4 في المائة في العام 2026 و3.2 في المائة في العام 2027، وهو ما يمثل مراجعة بالرفع بمقدار 0.1 نقطة مئوية للعام 2026 دون أي تغيير للعام 2027 مقارنة بالتقرير الصادر في يناير 2026.

البلد / المناطق	توقعات أبريل 2026			مراجعات من يناير 2026	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**2025**	**2026e**	**2027e**	**2026e**	**2027e**
الناتج العالمي	3.4%	3.1%	3.2%	-0.2%	**0.0%**
الاقتصادات المتقدمة	1.9%	1.8%	1.7%	**0.0%**	**0.0%**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1%	2.3%	2.1%	-0.1%	0.1%
منطقة اليورو	1.4%	1.1%	1.2%	-0.2%	-0.2%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	4.4%	3.9%	4.2%	-0.3%	0.1%
الصين	5.0%	4.4%	4.0%	-0.1%	0.0%
الهند	7.6%	6.5%	6.5%	0.1%	0.1%
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	3.6%	1.9%	4.6%	-2.0%	0.6%
المملكة العربية السعودية	4.5%	3.1%	4.5%	-1.4%	0.9%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	4.5%	4.3%	4.4%	-0.3%	-0.2%
حجم التجارة	**2025**	**2026e**	**2027e**	**2026e**	**2027e**
حجم التجارة العالمية					
صادرات الاقتصادات المتقدمة	3.7%	2.5%	2.7%	0.4%	0.3%
صادرات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	7.4%	3.5%	5.4%	-0.1%	1.2%
واردات الاقتصادات المتقدمة	4.7%	2.6%	3.1%	0.8%	0.8%
واردات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	5.7%	2.7%	4.9%	-0.9%	0.4%
أسعار المستهلك	**2025**	**2026e**	**2027e**	**2026e**	**2027e**
الاقتصادات المتقدمة	2.5%	2.8%	2.2%	0.6%	0.1%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	5.2%	5.5%	4.6%	0.7%	0.3%

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أبريل 2026

كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه تم خفض توقعات النمو التراكمي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2026–2027 بمقدار 50 نقطة أساس للاقتصادات منخفضة الدخل المستوردة الصافية للطاقة مقارنة بتحديث يناير 2026، وذلك مقابل خفض أقل بمقدار 20 نقطة أساس لاقتصادات الأسواق المتقدمة المستوردة للطاقة، في حين شهدت الاقتصادات المصدرة الصافية للطاقة مراجعات محايدة أو إيجابية.

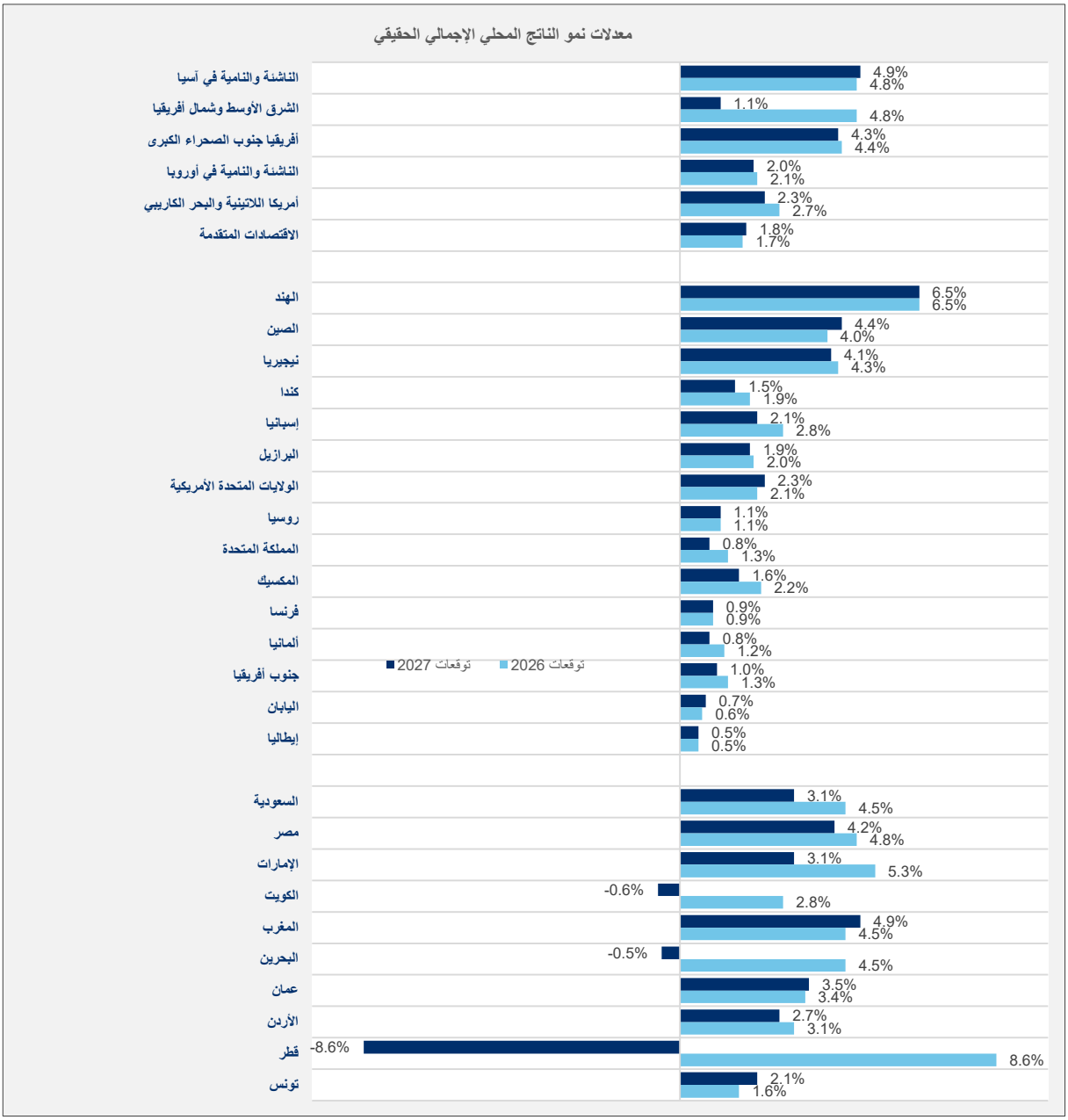

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أبريل 2026

ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في ظل السيناريو الحاد، قد يتأثر النمو العالمي بشكل ملحوظ، إذ سيتراجع النمو بنحو 1.3 في المائة في العام 2026، ليقترب من مستويات الركود، وبنحو 1.0 في المائة في العام 2027 ليصل إلى 2.2 في المائة. كما يتوقع أن يرتفع التضخم بشكل حاد، ليبلغ 5.8 في المائة في العام 2026 و6.1 في المائة في العام 2027. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة أسعار النفط والغاز إلى خفض النمو بنحو 0.6 نقطة مئوية في العام 2026 وبنحو 0.5 نقطة مئوية إضافية في العام 2027.

وفي ظل السيناريو المعاكس، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو العالمي بنحو 0.8 في المائة في العام 2026 ليصل إلى 2.5 في المائة، وبنحو 0.2 في المائة إضافية في العام 2027 ليبلغ 3.0 في المائة. كما يتوقع أن يرتفع التضخم إلى 5.4 في المائة في العام 2026 وبنسبة 3.9 في المائة في العام 2027، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أسعار الطاقة، في حين تواصل الأوضاع المالية الأكثر تشدداً وارتفاع توقعات التضخم الضغط على النمو خلال العام 2027. وفي كلا السيناريوهين، سوف تتأثر اقتصادات الأسواق الناشئة بدرجة أكبر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

وشهدت توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مراجعة أكثر حدة، وتم خفضها بمقدار 280 نقطة أساس للعام 2026 لتصل إلى 1.1 في المائة، مدفوعة بصفة رئيسية بخفض توقعات النمو للدول المصدرة للنفط. كما تم تعديل توقعات العام التالي بالرفع بمقدار 80 نقطة أساس لتصل إلى 4.8 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى صعيد السعودية، تم خفض توقعات النمو بمقدار 140 نقطة أساس لتصل إلى 3.1 في المائة، في حين تم رفعها بمقدار 90 نقطة أساس لتصل إلى 4.5 في المائة في العام 2027.

واستناداً إلى بيانات أسواق العقود الآجلة، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 82.22 دولار أمريكي للبرميل في العام 2026 و75.97 دولار أمريكي للبرميل في العام 2027. كما يتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 21.4 في المائة نتيجة الاضطرابات في الإنتاج والنقل في منطقة الشرق الأوسط، ليصل متوسط سعر العقود الفورية إلى نحو 82 دولار أمريكي للبرميل. ومن المتوقع أن تتأثر أسعار الغاز الطبيعي بدرجة أكبر مقارنة بالنفط، نظراً لصعوبة استئناف الإنتاج ومحدودية الاحتياطيات البديلة. وقد ارتفعت الأسعار بشكل حاد في مارس 2026 بعد توقف الشحنات عبر مضيق هرمز، مما أدى إلى تعطل نحو 8.5 مليون برميل يومياً من صادرات النفط الخام نتيجة محدودية المسارات البديلة.

آفاق نمو الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصادات المتقدمة 1.8 في المائة في العام 2026، يعقبه تباطؤ هامشي إلى 1.7 في المائة في العام 2027. وقد كان لتداعيات الصراع في الشرق الأوسط تأثير محدود على هذه الاقتصادات، إذ تم خفض توقعات النمو للعام 2026 بنحو 0.2 في المائة، مع تعويض المكاسب في الولايات المتحدة واليابان للخسائر الأكبر في المناطق المستوردة للطاقة مثل منطقة اليورو والمملكة المتحدة. وبالمثل، تم خفض توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الناشئة والنامية بمقدار 30 نقطة أساس لتصل إلى 3.9 في المائة في العام 2026، في حين تم رفعها بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 4.2 في المائة في العام 2027، وذلك بصفة رئيسية نتيجة لتداعيات الصراع الذي يشهده الشرق الأوسط، والتي أثرت على النمو بصورة متباينة وفقاً لاختلاف القرب الجغرافي، والروابط المالية، وتدفقات التحويلات، ومدى الاعتماد على الطاقة. وبصفة عامة، يتوقع ان تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية أثر أكبر جراء تلك الاحداث، إذ أدى ذلك إلى خفض توقعات نموها للعام 2026 مقارنة بالتقديرات السابقة للصراع. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتراجع نمو الولايات المتحدة من 2.3 في المائة (-10 نقاط أساس) في العام 2026 إلى 2.1 في المائة (+10 نقاط أساس) في العام 2027. ويعكس خفض توقعات النمو للعام 2026 التأثير السلبي البسيط الناتج عن الصراع في الشرق الأوسط، والذي قابله جزئياً التعافي عقب توقف الأنشطة، وتحسن الإنتاجية، والتأثيرات الإيجابية الممتدة من فترة سابقة.

أما تحسن آفاق العام 2027 فيستند إلى الحوافز المالية وتدابير دعم استثمارات الشركات، في حين تتراجع تدريجياً المكاسب المدفوعة بالتكنولوجيا، لكنها تظل كافية لتعويض ضعف الهجرة وتباطؤ الاستهلاك.

في المقابل، من المتوقع أن يتراجع نمو منطقة اليورو بمقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى 1.1 في المائة في العام 2026، قبل أن يسجل تحسناً هامشياً ويرتفع إلى 1.2 في المائة في العام 2027، وذلك مع تلاشي الدعم الناتج عن قوة النشاط في أواخر العام 2025، إلى جانب تزايد الأثر السلبي للصراع في الشرق الأوسط مع مرور الوقت. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الضغوط في ارتفاع تكاليف الطاقة وقوة اليورو، مما يواصل الضغط على قطاع التصنيع. كما يتوقع أن يساهم الإنفاق الدفاعي في تعزيز معدلات النمو، إلا أن تأثيره سيظهر بشكل أكبر في السنوات اللاحقة نظراً لتطبيقه بوتيرة تدريجية. وعلى مستوى دول المنطقة، تم خفض توقعات النمو لألمانيا بمقدار 30 نقطة أساس لتصل إلى 0.8 في المائة في العام 2026، كما تم خفضها بمقدار 30 نقطة أساس لتبلغ 1.2 في المائة في العام 2027. أما في المملكة المتحدة، فمن المتوقع أن يتراجع النمو من 1.3 في المائة في العام 2025 إلى 0.8 في المائة في العام 2026، مع مراجعة بالخفض بمقدار 50 نقطة أساس بما يعكس تأثير الحرب وتباطؤ وتيرة التيسير النقدي. ومن المتوقع أن يتعافى النمو إلى 1.3 في المائة في العام 2027، إلا أنه سيظل دون التقديرات السابقة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار الطاقة.

وفي اليابان، يتوقع أن يبلغ النمو 0.7 في المائة في العام 2026 و0.6 في المائة في العام 2027، دون تغيير عن التقديرات السابقة، بدعم من سياسات التحفيز المالي، وقوة الطلب المحلي المدعومة بالآثار الممتدة من العام 2025، إلى جانب الإجراءات المتخذة للحد من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما يقابله جزئياً ضعف الطلب الخارجي وتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. وفي المقابل، تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 4.4 في المائة في العام 2026، على الرغم من انخفاض المعدلات الفعلية للرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الصينية، حيث ساهمت إجراءات التحفيز في الحد من الأثر السلبي للصراع في الشرق الأوسط. كما تم الإبقاء على توقعات العام 2027 دون تغيير عند 4.0 في المائة، في ظل بروز بعض التحديات الهيكلية التي تشمل تباطؤ قطاع الإسكان، وتراجع حجم القوى العاملة، وانخفاض عوائد الاستثمار، وضعف نمو الإنتاجية.

أما الهند، فتم رفع توقعات نمو اقتصادها بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 6.5 في المائة في كل من عامي 2026 و2027. ويعكس هذا التعديل بالرفع للعام 2026 قوة الآثار الممتدة من الأداء القوي الذي سجلته في العام 2025، إلى جانب خفض الرسوم الجمركية الإضافية الأمريكية على السلع الهندية من 50 في المائة إلى 10 في المائة، وهو ما يفوق أثر التداعيات السلبية للصراع في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يستقر معدل النمو عند 6.5 في المائة في العام 2027. وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يتوقع أن يتباطأ النمو من 3.6 في المائة في العام 2025 إلى 1.9 في المائة في العام 2026، قبل أن يرتفع مجدداً إلى 4.6 في المائة في العام 2027. ويعكس ذلك خفض التوقعات بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2026، ورفعها بمقدار 60 نقطة أساس للعام 2027، نظراً لكون المنطقة الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالصراع، مع توقع ان تشهد بعض التعافي في وقت لاحق، لا سيما الدول المصدرة للسلع الأولية. وعلى صعيد اقتصادات أوروبا الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن يسجل النمو 2.0 في المائة في العام 2026 و2.1 في المائة في العام 2027، مع خفض التوقعات بمقدار 30 نقطة أساس لكلا العامين. وفي روسيا، تم تعديل توقعات النمو ورفعها بمقدار 30 نقطة أساس لتصل إلى 1.1 في المائة، مع توقع استقرارها عند هذا المستوى في العام 2027، بدعم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي

تم خفض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 280 نقطة أساس للعام 2026، في حين تم رفع بمقدار 80 نقطة أساس للعام 2027، ليصل معدل النمو المتوقع إلى 1.1 في المائة و4.8 في المائة، على التوالي. وفي السعودية، تم خفض توقعات النمو بمقدار 140 نقطة أساس للعام 2026 لتصل إلى 3.1 في المائة، في حين تم رفعها بمقدار 90 نقطة أساس لتبلغ 4.5 في المائة في العام 2027. وشهدت معظم الدول الخليجية مراجعات بخفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2026 مقارنة

بتوقعات أكتوبر 2025. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، أدى انخفاض الإنتاج والصادرات إلى مراجعة كبيرة بالخفض لتوقعات النمو للعام 2026، وذلك وفقاً لحجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والنقل، بالإضافة إلى مدى الاعتماد على مضيق هرمز وإمكانية الوصول إلى مسارات تصدير بديلة. ونتيجة لذلك، كان تباطؤ توقعات النمو خلال العام 2026 أكثر حدة في كل من البحرين وإيران والعراق والكويت وقطر، في حين كان الأثر أقل نسبياً في كل من عمان والسعودية والإمارات.

وتم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من قطر والكويت للعام 2026، إذ انخفضت بنحو -14.7 نقطة مئوية لتصل إلى -8.6 في المائة لقطر، وبمقدار 450 نقطة أساس لتصل إلى -0.6 في المائة للكويت. كما يتوقع أن ينخفض معدل النمو في البحرين بمقدار 390 نقطة أساس ليبلغ -0.5 في المائة في العام 2026. وفي المقابل، من المتوقع أن يبلغ النمو في الإمارات 3.1 في المائة (-190 نقطة أساس)، في حين يتوقع أن يتراجع النمو في كل من السعودية وعمان بمقدار 90 نقطة أساس و50 نقطة أساس ليصل إلى 3.1 في المائة و3.5 في المائة، على التوالي.

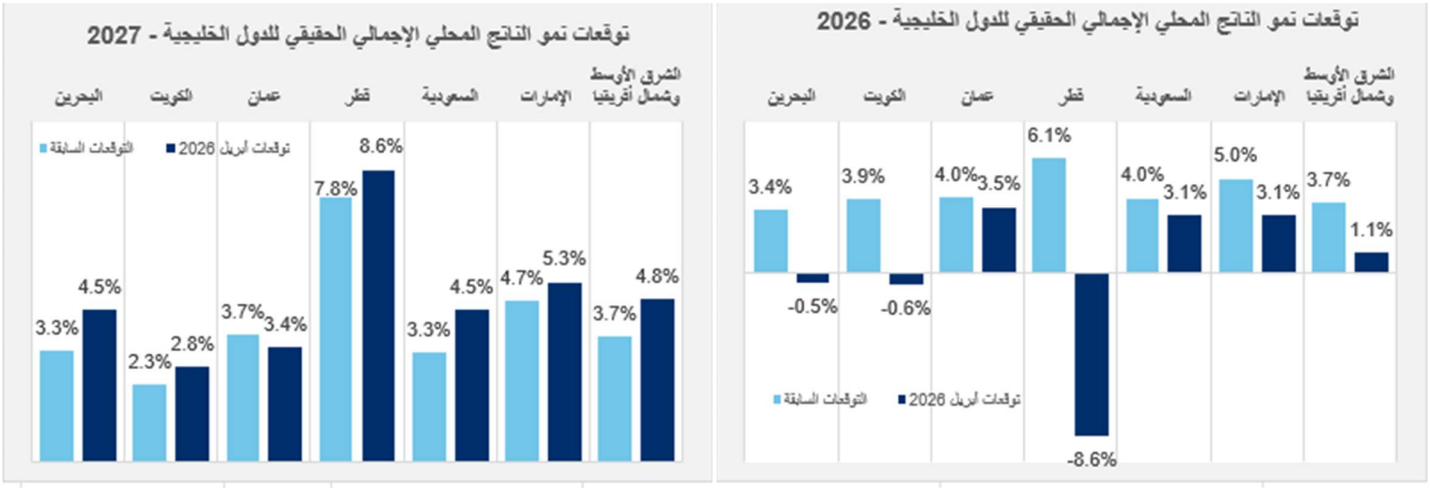

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أبريل 2026

أما بالنسبة للعام 2027، فمن المتوقع أن تتصدر قطر اقتصادات الدول الخليجية من حيث النمو بمعدل 8.6 في المائة بعد رفع توقعات نمو اقتصادها بمقدار 80 نقطة أساس، تليها الإمارات بنمو يبلغ 5.3 في المائة (60 نقطة أساس). كما يتوقع أن يصل النمو في السعودية إلى 4.5 في المائة (130 نقطة أساس)، تليها البحرين بمعدل نمو يبلغ 4.5 في المائة (120 نقطة أساس). ومن المتوقع أن تشهد الكويت مراجعة بالرفع بمقدار 50 نقطة أساس ليصل النمو إلى 2.8 في المائة، في حين كانت عمان الدولة الوحيدة ضمن الدول الخليجية التي شهدت مراجعة بالخفض بمقدار 30 نقطة أساس، مع توقع نمو يبلغ 3.4 في المائة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى النمو في العام 2027 في معظم الاقتصادات، على افتراض عودة إنتاج الطاقة وحركة النقل إلى مستوياتها الطبيعية خلال الأشهر المقبلة. إلا أن هذه التوقعات قد تكون عرضة للمراجعة في حال استمرار الصراع أو إعادة تقييم حجم الأضرار. وبالنسبة للدول المستوردة للسلع الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى خفض توقعات النمو بوتيرة معتدلة في عامي 2026 و2027. ويتباين حجم التأثير بين الدول المختلفة وفقاً لمدى تعرضها لأسعار الطاقة والسلع المرتبطة بها وواردات الغذاء، بالإضافة إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية الأساسية قبل اندلاع الصراع.

توقع ارتفاع معدلات التضخم

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الكلي العالمي من 4.1 في المائة في العام 2025 إلى 4.4 في المائة في العام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.7 في المائة في العام 2027. وتم رفع توقعات العام 2026 بمقدار 70 نقطة أساس، بما يعكس توقعات بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

ومن المتوقع أن يعود التضخم الأساسي في الولايات المتحدة إلى مستوى 2 في المائة المستهدف بحلول العام 2027، مدفوعاً بالانتقال التدريجي لآثار ارتفاع الرسوم الجمركية، ومحدودية انتقال أثر ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب تباطؤ تضخم قطاع الخدمات في ظل توازن سوق العمل بصفة عامة، واستمرار نمو الإنتاجية بوتيرة قوية وإن كانت آخذة في الاعتدال، بما يدعم تراجع التضخم من جانب العرض.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، ارتفعت توقعات التضخم في المملكة المتحدة خلال العام 2025 نتيجة الزيادة لمرة واحدة في الأسعار المنظمة، ومن المتوقع أن يقترب مؤقتاً من مستوى 4 في المائة قبل أن يعود إلى المستوى المستهدف بنهاية العام 2027. ويعكس هذا التراجع تلاشي تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب الضغوط التي تدفع نمو الأجور نحو الهبوط نتيجة لضعف سوق العمل. وفي اليابان، من المتوقع أن يتراجع التضخم في العام 2026 مقارنة بالعام 2025، وأن يتجه تدريجياً نحو المستوى المستهدف بنهاية العام 2027، مع انخفاض أسعار الغذاء والسلع الأساسية.

أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي مؤقتاً ليتجاوز 2 في المائة في العام 2026، وأن يظل أعلى من المستوى المستهدف في العام 2027. كما يتوقع أن يرتفع التضخم الأساسي بوتيرة أكثر تدريجية، لكنه سيظل فوق 2 في المائة حتى العام 2028. وفي الصين، من المتوقع أن يرتفع التضخم تدريجياً من مستويات منخفضة، في حين يتوقع أن يقترب التضخم في الهند من المستوى المستهدف مع تراجع أثر انخفاض أسعار الغذاء في العام 2025، والذي كان قد أدى إلى هبوط معدلات التضخم بوتيرة حادة.

حجم التجارة العالمية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو التجارة العالمية 2.8 في المائة في العام 2026 و3.8 في المائة في العام 2027، مع رفع التوقعات بمقدار 20 نقطة أساس و70 نقطة أساس مقارنة بمعدلات يناير 2026، بما يعكس بصفة رئيسية اتجاهات نمو الناتج العالمي. وتعكس هذه التوقعات تقديم الشحنات بوتيرة استباقية في المراحل المبكرة، إلى جانب تأثيرات الرسوم الجمركية، والتي تتلاشى تدريجياً مع تكيف الروابط التجارية وشبكات الإنتاج. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتقلص الاختلالات العالمية بشكل محدود فقط، حيث يدعم التوسع المالي في بعض الاقتصادات ذات الفوائض التراجع الدوري، في حين تستمر الاستثمارات المدفوعة بالتكنولوجيا في جذب تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، على الرغم من اعتدال وتيرتها تدريجياً. وعلى الرغم من أن تحسن الإنتاجية في الولايات المتحدة قد يساهم في تعزيز القدرة التنافسية وتحسين الميزان التجاري، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي قوة الطلب المحلي واستمرار تدفقات رؤوس الأموال إلى بقاء عجز الحساب الجاري عند مستويات أعلى مقارنة بفترة ما قبل جائحة كوفيد-19.

من جهة أخرى، تم رفع توقعات نمو الواردات بمقدار 80 نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى 2.6 في المائة في العام 2026 و3.1 في المائة في العام 2027. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، فقد تم خفض توقعات نمو الواردات بمقدار 90 نقطة أساس ليبلغ 2.7 في المائة في العام 2026، قبل أن تتم مراجعته بالرفع بمقدار 40 نقطة أساس ليصل إلى 4.9 في المائة في العام 2027. وفيما يتعلق بالصادرات، من المتوقع أن ترتفع صادرات الاقتصادات المتقدمة بمقدار 40 نقطة أساس في العام 2026 و30 نقطة أساس في العام 2027، لتصل إلى 2.5 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي.

وبالمثل، من المتوقع أن يتم خفض توقعات نمو صادرات اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية بمقدار 10 نقاط أساس في العام 2026، قبل أن يتحسن بمقدار 120 نقطة أساس في العام 2027، لتصل إلى 3.4 في المائة و5.4 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com